

Distr.: Limited  
19 October 2017  
Arabic  
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال  
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً  
خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني  
المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

إكوادور\*: مشروع قرار

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للتعقد  
٢٠١٤-٢٠٢٤، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية المعقود  
في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤<sup>(١)</sup>، والذي أعرب فيه جميع أصحاب المصلحة  
المعنيين عن التزامهم بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ تؤكد من جديد الهدف الرئيسي من برنامج عمل فيينا وهو العمل بشكل أكثر اتساقاً  
على تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها  
بسبب موقعها غير الساحلي النائي وبسبب المعوقات الجغرافية، والإسهام بالتالي في تحسين معدل النمو  
المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك  
الفقر المدقع،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٧/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٣٩/٧١ المؤرخ  
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ١٣٧/٦٩، المرفقان الأول والثاني.



**وإذ تشير أيضا** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(٢)</sup>،

**وإذ تؤكد من جديد** قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنقذ من تلك الأهداف،

**وإذ تؤكد من جديد أيضا** قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتتحدي التمويل وهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

**وإذ ترحب** باتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(٣)</sup> وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع كل الأطراف في هذا الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(٤)</sup>، التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

**وإذ تشير** إلى إعلان سنديا وإطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠<sup>(٥)</sup>، وتسلم في الوقت نفسه بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه مصاعب خاصة من حيث أخطار الكوارث، وتكرر تأكيد الالتزام بالحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على تحمّل الكوارث ضمن سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

**وإذ ترحب** بنجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عقد في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦،

**وإذ تحيط علما** بالمبادئ التوجيهية لمنظمة الجمارك العالمية بشأن المرور العابر، التي تم إصدارها خلال المؤتمر العالمي بشأن المرور العابر الذي عُقد في بروكسل في شهر تموز/يوليه ٢٠١٧،

(٢) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٣) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٤) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(٥) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

**وإذ تحيط علماً أيضاً** بالمنتدى العالمي للبنى التحتية لعام ٢٠١٧ الذي عُقد في واشنطن العاصمة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧، تحت شعار "توفير الهياكل الأساسية المستدامة الشاملة للجميع"،

**وإذ تسلّم** بالاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية الأطراف في اتفاق باريس وفي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما البلدان القابلة للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ، وفق ما نصّت عليه الاتفاقية،

**وإذ تسلّم أيضاً** بأن عدم امتلاك البلدان النامية غير الساحلية منافذ برية إلى البحر، الذي يزيده حدّة البعد عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف العبور ومخاطره، لا يزال يشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رأس المال الخاص وحشد الموارد المحلية لهذه البلدان، ويؤثر بالتالي سلباً في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

**وإذ تشير** إلى إعلان ألماني<sup>(٦)</sup> وبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية<sup>(٧)</sup>، وهو أول برنامج عمل خاص بالبلدان النامية غير الساحلية،

**وإذ تعترف** بأهمية تعزيز التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أساس المصلحة المشتركة، وتلاحظ أنه لا بد من دعم جهود التعاون ببيئة اقتصادية دولية مواتية، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية في البلدان ومع احترام الأولويات الوطنية، والحفاظ في الوقت نفسه على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية،

**وإذ تسلّم** بضرورة تعزيز كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، وذلك بالنظر إلى أوجه الضعف والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية،

**وإذ تعترف** بضرورة النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشتمل التعاون فيما بين البلدان، وبأهمية تحسين مرافق البنى التحتية الحالية للنقل من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا،

**وإذ تؤكد من جديد** أن تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وضمان التمتع بحياة صحية، وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، هي من الأمور المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، تمثياً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

**وإذ تحيط علماً** بالاجتماع الرفيع المستوى للمنطقة الأوروبية الآسيوية بشأن تحسين التعاون في مجال المرور العابر وتيسير التجارة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي عقد في هانوي في شهر آذار/مارس ٢٠١٧،

**وإذ تحيط علماً أيضاً** بالاجتماع الذي عقد في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧، على هامش منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، بشأن تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ

(٦) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٧) المرجع نفسه، المرفق الأول.

برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

**وإذ تحيط علماً كذلك** بالإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ حول موضوع "الإسراع بتنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"،

**وإذ ترحب** بالإعلان المنعون "مخيطاتنا مستقبلاً: دعوة للعمل"، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة<sup>(٨)</sup>، وتكرر في الوقت نفسه التأكيد على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك وسائل التنفيذ، هي عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة،

**وإذ تحيط علماً** بنداء ليفنغستون للعمل من أجل الإسراع بتنفيذ برنامج عمل فيينا، المعتمد في اجتماع المتابعة الرفيع المستوى لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في ليفنغستون، زامبيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٥، والذي يسلط الضوء على التدابير والمبادرات الرئيسية المطلوبة للإسراع بتنفيذ برنامج عمل فيينا،

**وإذ تسلّم** بأن برنامج عمل فيينا، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يستند إلى شراكات متعددة ومعززة من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في مساعيها الرامية إلى تسخير فوائد التجارة الدولية، وتحويل اقتصاداتها هيكلياً، وتحقيق نمو أكثر شمولاً واستدامة،

**وإذ تشدد** على أهمية الأخذ بمبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى عدم ترك أي أحد ولا أي بلد خلف الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤<sup>(٩)</sup>؛

٢ - **تولي أهمية كبرى** للاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبالتحديات الخاصة التي تواجهها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(١٠)</sup> وفي خطة عمل أديس أبابا<sup>(١١)</sup> وتؤكد أن التنفيذ الفعال لهاتين الوثيقتين النهائيتين إلى جانب المجالات الستة ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤<sup>(١٢)</sup> يمكن أن يدفع عجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية ويساعد في تحويل اقتصاداتها من اقتصادات غير ساحلية إلى اقتصادات موصولة برا؛

(٨) القرار ٣١٢/٧١، المرفق.

(٩) A/72/272.

(١٠) القرار ١/٧٠.

(١١) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(١٢) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

- ٣ - **تشير** إلى الفقرة ١١ من قرارها ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، وتشدد على ضرورة مراعاة شواغل البلدان النامية غير الساحلية والتحديات الخاصة التي تواجهها، حسب الاقتضاء، ضمن عملية متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- ٤ - **تسلم** بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات خاصة في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتحقيق التنمية المستدامة وتشدد في هذا الصدد على أهمية تقديم دعم دولي مستمر لتكملة جهود البلدان النامية غير الساحلية؛
- ٥ - **وإذ تسلم أيضا** بأنه سيلزم بذل جهود متزايدة ومتواصلة للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ في البلدان النامية غير الساحلية؛
- ٦ - **تدعو** البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركاءها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى القيام على جميع المستويات، وعلى نحو منسق ومتسق وسريع، بتنفيذ الإجراءات المعنية المتفق عليها في برنامج عمل فيينا بمجالته الستة ذات الأولوية؛
- ٧ - **تحث** الشركاء في التنمية على توفير دعم تقني ومالي هادف، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة المدرجة في برنامج عمل فيينا؛
- ٨ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى دمج برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية لكفالة تنفيذه بفعالية، إن لم تكن قد فعلت ذلك؛
- ٩ - **تؤكد** ضرورة تعزيز مواءمة القواعد واللوائح وتبسيطها وتوحيدها، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن النقل والعبور والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية تنفيذًا كاملاً وفعالاً، وتشدد أيضا على أن التعاون في مجال السياسات والقوانين والأنظمة الأساسية المتعلقة بالعبور بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان العبور أمر حاسم الأهمية لإيجاد حلول فعالة ومتكاملة للتجارة عبر الحدود وحل المشاكل المرتبطة بالنقل العابر، وتشدد على أن هذا التعاون ينبغي تعزيزه على أساس المصالح المتبادلة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على حد سواء؛
- ١٠ - **تسلم** بأهمية تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بوسائل منها إنشاء وتعزيز نظم للنقل العابر تتسم بالكفاءة، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية، وتربط البلدان النامية غير الساحلية بالأسواق الدولية، **وتعيد تأكيد** أن برنامج عمل فيينا يشكل إطارا أساسيا لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، **وتشجع** في هذا الصدد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على التعاون من أجل إقامة بنية تحتية آمنة وموثوقة وفعالة ونوعية ومستدامة ومرنة، بما في ذلك أنظمة المرور العابر والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدعم من شركاء التنمية والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإقليمية؛
- ١١ - **تلاحظ مع القلق** أنه على الرغم من النمو المستمر الذي يشهده النقل الجوي للمسافرين والبضائع، فإنّ البلدان النامية غير الساحلية ما زالت تواجه انخفاضاً في أحجام الشحنات المنقولة جواً، بمتوسط لا يتجاوز ٠,٨ في المائة من المجموع العالمي في عام ٢٠١٤، **وتشدد** في هذا

الصدد على أنّ النقل الجوي يكتسي أهمية خاصة لأنّه يتيح للموجودين في البلدان النامية غير الساحلية إمكانية الوصول المباشر إلى الأسواق الدولية دون المرور عبر بلدان المرور العابر؛

١٢ - **تدعو** البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى النظر في التصديق، حسب الاقتضاء، على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بتيسير التجارة والنقل<sup>(١٣)</sup>؛

١٣ - **تشدد** على أن تطوير البنى التحتية يؤدي دوراً أساسياً في الحد من تكلفة التنمية في البلدان النامية غير الساحلية وأن تطوير وصيانة البنى التحتية للنقل العابر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنى التحتية للطاقة حاسمان بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، من أجل الحد من ارتفاع التكاليف التجارية وتحسين القدرة التنافسية لهذه البلدان وإدماجها بالكامل في السوق العالمية؛

١٤ - **تؤكد** أن حجم الموارد اللازمة للاستثمار في تطوير البنى التحتية وصيانتها ما زال يشكل تحدياً كبيراً ويتطلب إقامة تعاون دولي وإقليمي ودون إقليمي وثنائي بشأن مشاريع البنى التحتية، ورصد موارد أكثر من الميزانيات الوطنية، وتوخي الفعالية في تقديم المساعدة الإنمائية الدولية والتمويل المتعدد الأطراف من أجل تطوير البنى التحتية وصيانتها، وتعزيز الدور الذي يقوم به القطاع الخاص، وتقر بأن الاستثمار العام والخاص لهما دور رئيسي في تمويل البنى التحتية، وذلك بسبل منها المصارف الإنمائية، ومؤسسات تمويل التنمية والأدوات والآليات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط الذي يجمع بين التمويل العام بشروط ميسرة والتمويل الخاص بشروط السوق، والخبرة المتاحة من القطاعين العام والخاص، ووسائل التمويل المخصص الغرض، وتمويل المشاريع دون حق الرجوع، وأدوات التخفيف من المخاطر، وهياكل التمويل الجماعي؛

١٥ - **تهيب** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر أن تطوّر وتحسّن، بطريقة منسقة، ممرات النقل والنقل العابر الدولية بما يشمل جميع وسائل النقل، مثل الطرق المائية الداخلية، والطرق، وشبكات السكك الحديدية، والموانئ وخطوط الأنابيب من أجل معالجة الاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية؛

١٦ - **تعترف** بأنّ العوائق أمام الاستثمار الخاص في البنى التحتية قائمة على جانبي العرض والطلب معاً، وبأنّ النقص في الاستثمارات يعزى جزئياً إلى عدم وجود خطط كافية بشأن البنى التحتية وعدد كاف من المشاريع المدروسة التي يمكن الاستثمار فيها، إلى جانب كون هياكل تحفيز القطاع الخاص لا تكون بالضرورة مناسبة للاستثمار في العديد من المشاريع الطويلة الأجل وتصورات المستثمرين للمخاطر، وتشجع البلدان النامية غير الساحلية على إدراج خطط للاستثمار في بنى تحتية قادرة على الصمود وذات نوعية جيدة في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه أيضاً تعزيز بيئاتها المحلية المواثية، وتهيب بالمجتمع الدولي تقديم الدعم التقني إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل ترجمة الخطط إلى مجموعات من المشاريع الملموسة، فضلاً عن الدعم إلىفرادى المشاريع القابلة للتنفيذ، بما يشمل إجراء دراسات الجدوى والتفاوض بشأن العقود المتشعبة وإدارة المشاريع؛

(١٣) بما في ذلك الاتفاقية الجمركية بشأن الحاويات (جنيف، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢)، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالاستيراد المؤقت للمركبات الطرقية العمومية (جنيف، ١٨ أيار/مايو ١٩٥٦)، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاقر النقل الدولي البري (جنيف، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥)، والاتفاقية الدولية لتنسيق الرقابة على البضائع عند الحدود (جنيف، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢)، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة (٢٠١٣).

١٧ - تشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإقليمية، على القيام، بالتعاون مع الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة، بمعالجة الثغرات في التجارة والنقل والبنى التحتية الإقليمية ذات الصلة بالمرور العابر، بما في ذلك باستكمال الوصلات الناقصة التي تربط بين البلدان النامية غير الساحلية داخل الشبكات الإقليمية؛ وفي هذا الصدد تلاحظ مع التقدير القرار المتخذ في المنتدى العالمي للبنى التحتية لعام ٢٠١٧ الذي اتفقت خلاله المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تكثيف تعاونها لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في تنمية البنى التحتية بتوحيد الجهود من أجل تمويل مشاريع مشتركة، والمساعدة على إثارة اهتمام مستثمري القطاع الخاص بشركات القطاع العام والقطاع الخاص، وتطوير البنى التحتية كقوة من فئات الأصول للمستثمرين من المؤسسات؛

١٨ - تدعو المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإقليمية الإقليمية إلى إنشاء صناديق مكرسة لتطوير البنى التحتية في البلدان النامية غير الساحلية، وإلى أن تزودها بإطار خاص لرصد موارد لتطوير البنى التحتية وصيانتها، وللقيام بأعمال تحليلية ولتقديم الدعم من أجل إعداد المشاريع بشكل أفضل؛

١٩ - تؤكد أهمية حصول الجميع على خدمات للطاقة تكون ميسورة وموثوقة ومستدامة وعصرية، وتدعو في هذا الصدد المجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص، إلى تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية غير الساحلية؛

٢٠ - تشدد على أن زيادة إدماج البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية وفي سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي أمر حيوي لزيادة القوة التنافسية لهذه البلدان وكفالة تنميتها الاقتصادية؛

٢١ - تسلّم بأنّ لقطاعات الخدمات دوراً هاماً في تحفيز التجارة في السلع والمشاركة الفعالة في التجارة الدولية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، وبأنّ قطاعات الخدمات المتسمة بالكفاءة تعزز الإنتاجية وتحدّ من تكاليف الأعمال التجارية وتشجّع على إيجاد فرص العمل، وبضرورة دعم البلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة حصة الخدمات في اقتصاداتها وفي صادراتها، بوسائل منها انتهاج سياسات تمكينية؛

٢٢ - تؤكد أن تحسين تيسير التجارة، بما في ذلك من خلال زيادة تبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية وإجراءات النقل العابر وشكلياتها والشفافية والفعالية في إدارة الحدود وتنسيق عمل الوكالات المعنية بالتخليص الجمركي على الحدود، سيساعد البلدان النامية غير الساحلية في تحسين القدرة التنافسية لمنتجاتها وخدماتها المخصصة للتصدير؛

٢٣ - ترحب ببدء نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة وتدعو إلى تنفيذه الكامل وفي الوقت المناسب من جانب كل أعضاء المنظمة، وتطلب إلى الأعضاء أن يودعوا في أقرب وقت ممكن، وحسب مقتضى الحال، صكوك تصديقهم أو قبولهم أو موافقتهم أو انضمامهم، إن لم يكونوا قد فعلوا ذلك، وتحتّ في هذا الصدد الأعضاء على مواصلة وتكثيف المساعدات التقنية والمالية والمساعدات في مجال بناء القدرات، بشكل مستدام، وذلك بالأخص من أجل التنفيذ الفعال لأحكام المواد المتعلقة بالإفراج عن السلع وتخليصها، وبالتعاون بين وكالات الحدود، والإجراءات المتعلقة

بالاستيراد والتصدير والمرور العابر، وحرية النقل والتعاون الجمركي، التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية؛

٢٤ - **تؤكد** الحاجة إلى النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان بشأن طائفة أوسع من المجالات بحيث لا تقتصر على التجارة وتيسير التجارة فحسب، بل تشمل الاستثمار، والبحث والتطوير، والسياسات الرامية إلى تسريع التنمية الصناعية الإقليمية والترابط الإقليمي، وأن هذا النهج يهدف إلى تعزيز التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية بوصفه هدفاً ووسيلة أيضاً لربط المناطق جغائياً بالأسواق العالمية، وأن هذا من شأنه أن يعزز القدرة على المنافسة ويساعد على جني أكبر قدر من الفوائد من العولمة، وأن من المهم توثيق أفضل الممارسات وتبادلها وتعميمها لتمكين الشركاء المتعاونين من أن يستفيد بعضهم من خبرات بعض؛

٢٥ - **تسلم** بأن اقتصادات الكثير من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من سلع التصدير التي كثيراً ما تكون ذات قيمة مضافة منخفضة، وتؤكد الحاجة إلى تجديد وتعزيز الشراكات لصالح التنمية لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية، وزيادة إضافة قيمة لصادراتها بدخولها مجالات الأنشطة التي تضيف قيمة عالمية وصعودها على مدارج تلك الأنشطة من خلال تطوير قدراتها الإنتاجية، بما في ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف زيادة قدرة منتجات البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة في أسواق الصادرات، وترحب بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا ضمن خطة عمل أديس أبابا؛

٢٦ - **تشدد** على أنه من المهم للبلدان النامية غير الساحلية، حتى تستفيد من إمكاناتها التصديرية والتجارية استفادة تامة، أن تتخذ تدابير تشجع على إحداث تحول اقتصادي هيكلي كفيل بتقليل الأثر السلبي لمساوى موقعها الجغرافي وللهزات الخارجية، وإيجاد فرص عمل، والوصول في نهاية المطاف إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة الشاملين للجميع؛ وتؤكد أن كل بلد من البلدان النامية غير الساحلية يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وأن دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لا يمكن أن تكون هناك مغالاة في التشديد عليه، وتؤكد، في هذا الصدد، أن الجهود الإنمائية الوطنية التي تبذلها هذه البلدان يلزم دعمها بيئة اقتصادية دولية مواتية؛

٢٧ - **تشدد** على أنّ البنى التحتية والصناعة والابتكار وثيقة الترابط، وتتقاسم الهدف المشترك المتمثل في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة وفي المساهمة في القضاء على الفقر، وتسلم بأنّ التصنيع الشامل والمستدام جزء لا يتجزأ من التحول الهيكلي لاقتصادات البلدان النامية غير الساحلية؛

٢٨ - **تسلم** بأنّ البلدان النامية غير الساحلية ما زالت أيضاً شديدة الهشاشة في مواجهة الهزات الاقتصادية الخارجية وفي مواجهة تحديات أخرى متعددة يواجهها المجتمع الدولي؛

٢٩ - **تسلم أيضاً** بأنّ البلدان النامية غير الساحلية تواجه هشاشة حيال الآثار السلبية لتغير المناخ، وتدهور الأراضي، والتصحر، وإزالة الغابات، والفيضانات، بما في ذلك فيضانات البحيرات الجليدية، وحالات الجفاف، وهي ما تزال متضررة من هذه الآثار، وتسلم بالفوائد التي يمكن أن تتحقق من التصدي لهذه التحديات بشكل متبادل، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل التصدي لهذه التحديات على نحو متكامل، حسب الاقتضاء؛

٣٠ - **تسَلَّم كذلك** بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه مصاعب خاصة فيما يتعلق بأخطار الكوارث، وتكرّر تأكيد التزامها بمعالجة مسألة الحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على الصمود في وجهها؛

٣١ - **ترحب** بدخول الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع تفكير دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية حيز النفاذ في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وتحت في هذا الصدد البلدان النامية غير الساحلية التي لم تصدّق بعد على الاتفاق على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، وتهيب بكلّ الأطراف المعنية أن تدعم عمل مجمع التفكير الدولي في معاضدة الجهود الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية؛

٣٢ - **تحث** الأمم المتحدة على تكثيف الدعم المقدم إلى الدول من أجل التنفيذ التام للخطة الحضرية الجديدة، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المنعقد في كيتو في عام ٢٠١٦<sup>(١٤)</sup>؛

٣٣ - **ترحب** بانتخاب مرشح باراغواي قاضيا بالمحكمة الدولية لقانون البحار خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٦، وهو أول من يُنتخب من مواطني البلدان النامية غير الساحلية في عضوية المحكمة؛

٣٤ - **تسَلَّم** بأنّه يتعين على البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر أن تحشد بفعالية موارد كافية من مصادر محلية وخارجية من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذيا فعالا، وتعيد التأكيد على أنّ السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة لجميع البلدان، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، تشغل حيزا مركزيا في المساعي المشتركة نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل تنفيذ برنامج العمل، وتسَلَّم أيضا بأنّ التمويل العام الدولي يؤدي دورا مهما في تكملة تلك الجهود، ولا سيما في أشد البلدان فقرا وضعفا، حيث الموارد المحلية محدودة؛

٣٥ - **تشدد** على الدور البالغ الأهمية الذي يقوم به القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، في تنفيذ برنامج عمل فيينا؛

٣٦ - **تشدد أيضا** على الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلم بالدور المهم لمشاركة القطاع الخاص في تطوير البنى التحتية للنقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية، وبالإمكانات التي تنطوي عليها تلك المشاركة، وتشجع الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الشأن إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تعمل على تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة القطاع الخاص؛

٣٧ - **تؤكد مجددا** أنّ الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية يظلّ مسألة في غاية الأهمية، على أن يعيد مقدّمو المساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزاماتهم؛

٣٨ - **تسَلَّم** بأنّ تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تظلّ تشكل مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي بالنسبة للعديد من البلدان النامية غير الساحلية، وبأهمية التعجيل بالوفاء بالتعهدات القائمة في مجال

المساعدة الإنمائية الرسمية، وبضرورة أن تولى هذه المساعدة المقدمّة إلى البلدان النامية غير الساحلية المراعاة التامة لحالة كل بلد على حدة، وبأنّ للشركاء الإنمائيين وللمنظمات المتعددة الأطراف دورا حاسما في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

٣٩ - **تسليم أيضا** بالدور الرئيسي للقطاع الخاص في تنمية البلدان النامية غير الساحلية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة مواصلة تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى ما يكتسبه حشد الموارد الخاصة من أهمية حاسمة في تنمية البلدان النامية غير الساحلية، مع الأخذ في الاعتبار الدور الرئيسي للدول في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وبرنامج عمل فيينا؛

٤٠ - **تدعو** البلدان النامية إلى أن تقدم، من منطلق روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل فيينا على نحو فعال ضمن مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

٤١ - **تهيب** بالشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا، مع إيلاء الاعتبار المناسب للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك بناء القدرة على صياغة السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وكذلك تنويع منتجاتها المخصصة للتصدير؛

٤٢ - **تدعو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، وكذا المنظمات الدولية كالبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية والصندوق المشترك للسلع الأساسية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة، إلى أن تدمج، حسب مقتضى الحال وضمن إطار ولاية كل منها، برنامج عمل فيينا ضمن برامج عملها وأن تدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذها لبرنامج العمل بطريقة متنسقة ومنسقة تنسيقا جيدا؛

٤٣ - **تشدد** على أهمية زيادة توافر واستخدام بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوق بها ومفصلة حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي والدخل والعرق والانتماء الإثني والوضع كمهاجر والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية، بما في ذلك إلى البلدان النامية غير الساحلية، لهذا الغرض، وتؤكد مجددا الالتزام بتقوية قدرة المكاتب الإحصائية ونظم البيانات الوطنية على كفالة توفير إمكانية الحصول على بيانات موثوقة ومصنفة وعالية الجودة في الوقت المناسب؛

٤٤ - **تعيد تأكيده** قرارها ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي حثت فيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز دعمها لتنفيذ برنامج عمل فيينا، وتدعو كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إدراجه وتعميمه بالكامل في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية؛

- ٤٥ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تعمل، في حدود ولاية وموارد كل منها، على كفالة عدم تخلف أي بلد ولا أي أحد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛
- ٤٦ - **تحث** على إقامة صلات متناسقة وفعالة بين ترتيبات تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وترتيبات تنفيذ ومتابعة واستعراض جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك برنامج عمل فيينا؛
- ٤٧ - **تؤكد من جديد** أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة يقوم بدور مركزي في الإشراف على شبكة من عمليات متابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي، وأنه يعمل على تيسير تبادل الخبرات وتوفير القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات المتعلقة بالمتابعة، **وتشدد** على ضرورة أن يواصل التركيز على معالجة التحديات التي تواجه أضعف البلدان، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، وعلى أنه من الأهمية بمكان، في هذا الصدد، أن يتم بشكل متسق إدراج برنامج عمل فيينا ضمن عمليات متابعة خطة عام ٢٠٣٠؛
- ٤٨ - **تؤكد** ضرورة أن يواصل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة، كفالة التنسيق في متابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا ورصده بفعالية وتقديم تقارير عن تنفيذه، وأن يضطلع بجهود في مجال الدعوة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛
- ٤٩ - **تقرر** أن تعقد، استجابة لمقتضيات الفقرة ٧٨ من برنامج عمل فيينا وفي موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، اجتماعاً رفيع المستوى يتألف من جلسات عامة رفيعة المستوى على مدى يومين لإجراء استعراض شامل لمنتصف مدة تنفيذ برنامج عمل فيينا، وأن يتولى مكتب الممثل السامي تنسيق العملية التحضيرية، وأن تقدم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، كل في إطار ولايته، الدعم اللازم لعملية الاستعراض، وأن يكون استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى مسبقاً باجتماعات تحضيرية إقليمية، وأن يعتمد الاستعراض وثيقة ختامية على شكل إعلان سياسي تكون الحكومات قد تفاوضت بشأنه واتفقت عليه، **وتقرر أيضاً** في هذا الصدد أن تواصل قبل نهاية دورتها الثانية والسبعين النظر في طرائق الاستعراض؛
- ٥٠ - **تقرر أيضاً** أن يتناول استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى التقدّم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والشركاء الإنمائيون في تنفيذ برنامج عمل فيينا، وأن يتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة، ويحدّد العقبات والعوائق المصادفة والإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها، وكذلك التحديات والمسائل الناشئة، ويطلق مبادرات عالمية ملموسة ومحددة من أجل مواصلة الإسراع بوتيرة التنفيذ، ويُعيد تأكيد الالتزام العالمي بمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية، ويعطي دفعا قويا وتوصيات سياسية من أجل أعمال برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٥١ - تشجّع بقوة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على الإسهام بشكل حسن التوقيت في الصندوق الاستثماري لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، دعمًا لتنفيذ برنامج عمل فيينا ومتابعته ورصده، بما في ذلك أعمال إعداد وتنظيم استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا؛

٥٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن تنفيذ برنامج عمل فيينا، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" في إطار البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة".